



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Estimating and analyzing the impact of some monetary policy tools on
the gross domestic product in Iraq for the period (2005-2021)**

Ramadan Ali Hussain*^A, Hamid Hasan Khalaf^B

^A College of Law, Tikrit University, ^B College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:

Monetary policy, gross domestic product,
economic growth.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 22 Mar. 2023
Accepted 26 Mar. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 College of Administration and Economy,
Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS
ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Ramadan Ali Hussain

College of Law, Tikrit University



Abstract: The research aims to show the extent of the impact of some monetary policy tools on the gross domestic product in the Iraqi economy during the period (2005-2021). In order to identify the defects and negatives that impede the achievement of a high growth rate, and after estimating and analyzing the relationships between the variables of the study. It was found that there is a positive relationship And significant between some monetary policy tools as independent variables and gross domestic product as a dependent variable in the Iraqi economy during the study period. The study presented some proposals and solutions to address the problems facing the Iraqi economy in order to achieve a high growth rate and thus achieve prosperity for the individual and society. Including pursuing an integrated economic policy through which it works to stimulate private investment of all kinds, whether local or foreign. By providing the requirements of an appropriate investment environment, which in turn works to raise the efficiency of the private sector and increase its contribution to the formation of the gross domestic product, especially in the productive sector in the Iraqi economy.

تقدير وتحليل أثر بعض أدوات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)

حميد حسن خلف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

رمضان علي حسين
كلية الحقوق
جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان مدى تأثير بعض أدوات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2005-2021) من أجل تحديد أماكن الخلل والسلبيات التي تعيق تحقيق معدل نمو مرتفع، وبعد التقدير والتحليل للعلاقات بين متغيرات الدراسة، تبين أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين بعض أدوات السياسة النقدية كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، وقدمت الدراسة بعض المقترحات والحلول لمعالجة المشاكل التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي من أجل تحقيق معدل نمو مرتفع وبالتالي تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع ومنها القيام بانتهاج سياسة اقتصادية متكاملة تعمل من خلالها على تحفيز الاستثمار الخاص بأنواعه كافة محليا كان أو أجنبيا وذلك من خلال توفير مستلزمات البيئة الاستثمارية الملائمة والذي بدوره يعمل على رفع كفاءة القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في القطاع الإنتاجي في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الاقتصادي.

المقدمة:

يعد تحقيق النمو الاقتصادي مطلباً لمتخذي القرار الاقتصادي سواء أكان في الجانب النقدي أم المالي، وفي البحث الحالي سيتم العمل على البحث في مدى فاعلية بعض أدوات السياسة النقدية للوصول إلى الأمثلية في تحقيق معدل نمو مرتفع في الاقتصاد العراقي من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي والعوائق التي تواجه ذلك ومدى تحقيقها لمتطلبات السياسة الاقتصادية الكلية بعد اقرار قانون البنك المركزي العراقي الجديد رقم 56 لسنة 2004 والذي احتوى اجراءات اصلاحية في المجال النقدي، وقد قسم البحث على ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول: منهجية الدراسة، وتناول المبحث الثاني: الجانب النظري، وتناول المبحث الثالث: قياس أثر بعض أدوات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي والوصول إلى مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي لابد من البحث عن المعوقات والمشاكل التي تعيق ذلك والتي تكمن في البحث عن الإجابة على السؤال المتمثل في:

١. مدى فاعلية بعض أدوات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2002-2021).
٢. كيفية الوصول بالاقتصاد العراقي إلى مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي وزيادة رفاهية الفرد والمجتمع.

ثانياً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في بيان دور السياسة النقدية في تحقيق معدل نمو مرتفع في الاقتصاد العراقي.

ثالثاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن لبعض أدوات السياسة النقدية دور إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2005-2021).

رابعاً. منهجية البحث: لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة تطلب استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج التحليل الكمي.

خامساً. هيكلية البحث: لإثبات فرضية البحث والوصول على الأهداف تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور. تتناول المحور الأول: مفهوم السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي، وتناول المحور الثاني: اتجاهات تطور السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي، وتناول المحور الثالث: قياس أثر بعض أدوات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

المبحث الثاني: الجانب النظري

مفهوم السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية: تعد السياسة النقدية واحدة من أهم السياسات الاقتصادية الكلية والتي لها دور بارز في التأثير على النشاط الاقتصادي للبلد في ضوء استخدام أدواتها الكمية والنوعية في السوق المالية، وعرفت السياسة النقدية بأنها عملية السيطرة على الكمية المعروضة من النقود ومعدلات أسعار الفائدة والتحكم فيها بواسطة البنك المركزي لغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد ويتم ذلك عن طريق زيادة الكميات المعروضة من النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الركود، وتخفيض الكميات المعروضة من النقود ورفع سعر الفائدة في فترات التضخم بهدف المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي (القطابري، ٢٠١٢، ١٨). وتعمل السياسة النقدية عن طريق البنك المركزي في السيطرة على حجم العملة في التداول وتأثيره على حجم الائتمان وسعر الفائدة وبالتالي على حجم الاستثمار والنشاط الاقتصادي للبلد باستخدام أدواتها المباشرة وغير المباشرة (عزالدين وعبد الصمد، ٢٠٢١: ١٠٠١). وتعد السياسة النقدية إحدى أدوات الاستقرار الاقتصادي الرئيسية في ضوء تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية بواسطة أدواتها التي تتيح لها التحكم في حجم واتجاه الكتلة النقدية متمثلة بالبنك المركزي لغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في النمو وخفض مستوى الفقر والمساواة وتحسين سبل العيش لأفراد المجتمع. (Dong, 2012: 2) كما تعرف بأنها نوع من سياسة الاستقرار التي يتم من خلالها تغييرات في كمية الأموال التي يتم تداولها أو في أسعار الفائدة أو في كليهما (كورغمان وويلز، ٢٠٢٢: ٥٢٧). أو هي مجموعة الإجراءات التي تقوم السلطات النقدية باتخاذها من أجل السيطرة على مستوى الائتمان والنقد يتم من خلالها التأثير على وسائل الدفع وكمية النقود تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد وتهدف السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات امتصاص السيولة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي (عبد الرحيم، ٢٠٠٧: ١٤٤). وأيضاً عرفت السياسة النقدية بأنها جميع الوسائل والإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية في إدارة عرض النقد لغرض تحقيق التوازن في السوق النقدية (حافظ، ٢٠٢٠: ١٨)، كذلك يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة القرارات والإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية من أجل التأثير على المتغيرات النقدية بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية (عبد الرحيم ورشيد، ٢٠٢١: ١٥٣). وقد عرفها Patat بأنها "ذلك الفعل الذي يستعمل لمراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي كأداة لتحقيق أهداف السياسة

العامّة"، وعرفها جورج باريونت بأنها: "هي مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية، قصد إحداث أثر على الاقتصاد، من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف" (جانوي، ٢٠٢١: ٣). وعرفت السياسة النقدية بأنها آلية توظيف الأدوات والسياسات من أجل التأثير على عرض النقد بشكل عام، كما تعد الإجراءات التي تعتمد عليها الحكومة أو السلطة النقدية لإداره سعر الفائدة والمعروض النقدي (نور الدين، ٢٠٢٠: ١٣١). ويمكن للتغيرات في السياسة النقدية التي يقوم بها البنك المركزي في أي دولة أن يكون لها تأثير كبير على الأسواق والاقتصاد بشكل عام عن طريق رفع أو خفض المعدلات المعيارية للاقتصاد وهي عملية شبيهة بعملية سعر الفائدة. (Tang et al., 2013: 4436)

المطلب الثاني: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي: يقاس النمو بالناتج المحلي الإجمالي ويعرف بأنه الزيادة المستمرة في الدخل الحقيقي للفرد الواحد من خلال تطوير وسائل الإنتاج بشكل مستمر وقد عرف الاقتصادي الأمريكي (S.Kuzanets) النمو الاقتصادي بأنه العملية التي يتم فيها زيادة إنتاج الثروات المادية بشكل دائم (قصاد وشندي، ٢٠٢٢: ٨٨). كما يعرف بأنه الزيادة في الإنتاج على المدى الطويل لبلد ما وهو محطة لتوسيع حجم الاقتصاد ويأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويتحدد النمو بمجموعة من العوامل منها مدى توفر المواد الطبيعية وتراكم رأس المال والتخطيط والإنتاج الواسع ومعدل التقدم التقني والتجارة الدولية ومجموعة من العوامل البيئية (طاهر وخالد، ٢٠٢٢: ٢١). لقد كانت النظرة إلى النمو والتنمية بأتهما مصطلحا واحدا يعنى بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة في الاستثمارات المنتجة والتي تؤدي إلى تنمية الطاقات البشرية والمادية من أجل إنتاج الدخل الحقيقي للمجتمع، ولكن الحقيقة أن المفهومين مختلفان بالمضمون والأهداف، فالنمو الاقتصادي هو تغير كمي نحو الأعلى في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات والتي يجب أن تتبعها زيادة الدخل الحقيقي للفرد ولا بد أن يفوق معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني (معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني)، أما التنمية فهي مفهوم أوسع تشمل النمو مضاف إليه جوانب أخرى غير اقتصادية مثل التربية والتعليم وغيرها (عجمية وآخرون، ٢٠٠٨: ٧٨). ويعد النمو واحد من أهم الظواهر الاقتصادية التي اهتم بها المفكرون الاقتصاديون وتصنف الدول على أساس ما تمتلكه من معدل نمو اقتصادي وعلى هذا الأساس صنف إلى دول متقدمة ودول نامية، ومن أهم أهداف النمو الاقتصادي هو تحسين المستوى المعيشي للسكان وزيادة الرفاهية لديهم (رشيد، ٢٠٢٢: ١٥٤). وطبقا لما جاء به كالدور أن معدل النمو الاقتصادي يجب أن تتراوح بين (5%-6%) سنويا وإن هذا المعدل يجب أن يكون أكبر من معدل النمو في السكان في الفترة الزمنية نفسها والذي سوف يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع (معن وشحاته، ٢٠٢٠: ١٧٤). ويعد النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية لأي دولة وهو المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي لتلك الدولة ويقاس درجة تطورها وهو محل اهتمام الاقتصاديين وخاصة مع تحول التحليل الاقتصادي من الجزئي إلى الكلي وقد عرفه (Johnarro) بأنه الزيادة المستمرة من الكميات المنتجة من السلع والخدمات من قبل الأفراد في اقتصاد معين (مسعودة وهبيّة، ٢٠١٨: ١٧). وتكمن أهمية النمو في القدرة على توفير الفرص الاقتصادية وجعلها متاحة للجميع.

المبحث الثاني الجانب التطبيقي للدراسة: اتجاهات تطور السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2005-2021)

المطلب الأول: تطور مؤشرات السياسة النقدية: تعد مؤشرات السياسة النقدية متغيرات مستقلة لها تأثير مباشر وغير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، وسنتناول في هذا المبحث أربع من أدوات السياسة النقدية وهي عرض النقد الواسع (M2) والذي يشمل عرض النقد الضيق M1 فضلاً عن الودائع الادخارية في المصارف ومكاتب البريد، وعمليات السوق المفتوحة التي تتمثل بنافذة بيع العملة، وسعر الفائدة، والاحتياطي القانوني، والجدول الآتي يمثل الكميات بمريين الدينانير والنسب المئوية الممثلة لها خلال مدة الدراسة.

الجدول (١): تطور اتجاهات بعض أدوات السياسة النقدية في العراق للمدة (2005-2021) (مليون دينار عراقي)

السنوات	تطور عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)	معدل التغير السنوي %	تطور عمليات السوق المفتوحة	معدل التغير السنوي %	تطور سعر الفائدة %	تطور الاحتياطي القانوني	معدل التغير السنوي %
2005	14.684.000	-	28923000	-	7.0	4.501.297	-
2006	21.080.000	43.8	30227000	0.04	16.0	6.192.141	37.56
2007	26.956.076	28	20054000	-0.33	20.0	12.084.441	95.16
2008	34.920.675	29.7	30861000	0.53	16.0	19.993.802	65.45
2009	45.438.918	30	39770000	0.28	8.8	9.416.761	*(52.90)
2010	60.386.086	32.8	42320000	0.064	6.25	7.155.093	(24.02)
2011	72.177.951	19.5	46563000	0.104	6.0	7.814.853	9.22
2012	77.187.497	6.9	56724000	0.21	6.0	8.624.023	10.35
2013	89.512.076	16	62067000	0.09	6.0	9.626.882	11.63
2014	92.988.876	3.8	61452000	-0.009	6.0	10.566.103	9.86
2015	84.527.272	(9)	52721000	-0.14	4.3	9.390.493	(11.21)
2016	90.359.096	6.8	39893000	-0.24	4.0	8.707.551	(7.27)
2017	92.857.047	2.7	50219000	0.25	4.0	6.505.171	(25.29)
2018	95.390.725	2.7	56088000	0.11	4.0	10.409.660	60.02
2019	103.441.131	8.4	59764000	0.065	4.0	9.580.388	(7.97)
2020	119.906.260	16	62754000	0.05	4.0	9.264.573	(3.2)
2021	120.876.983	0.8	63738000	0.01	4.0	9.387.873	1.3

ملاحظة/ الأرقام بين قوسين سالبة.

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، للمدة (2005-2021)

نلاحظ من الجدول رقم (١) أن هناك تذبذب في اتجاهات أدوات السياسة النقدية خلال مدة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض فقد كان العرض النقدي بالمعنى الواسع يتجه نحو الارتفاع فقد بلغ (14.684.000) مليون دينار في العام 2005 واستمر بالارتفاع حتى وصل (92.988.876) مليون دينار في العام (2014) وذلك نتيجة للسياسة النقدية التوسعية التي اتبعها البنك المركزي العراقي نتيجة للارتفاع الحاصل في العائدات النفطية من الدولار حيث كانت السياسة النقدية تهدف إلى توسيع النشاط الاقتصادي في العراق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي، أما في العام (2015) فقد تراجع عرض النقد الواسع (M2) إذ كانت نسبة التغير فيه سالبة وقد بلغت (٩) وذلك نتيجة

للأحداث السلبية بسبب الظروف الامنية التي طرأت على الاقتصاد العراقي، ومن ثم عاود عرض النقد الواسع (M2) الارتفاع، واستمر حتى العام (2021)، ويعد ذلك تحدياً أمام صانعي السياسة النقدية في العراق حيث يعبر عن قدرتهم في السيطرة على تلك المعدلات المرتفعة من العرض النقدي الواسع (M2)، (كاظم واخرون، ٢٠١٩: ١٢٢). ونستنتج مما سبق ذكره أن الزيادة في العرض النقدي بالمفهوم الواسع لا يقابلها أي زيادة في الانتاج بسبب الضعف الحاصل في الجهاز الانتاجي العراقي وعدم قدرته على امتصاص الطلب الزائد من قبل الوحدات الاقتصادية والأفراد، وإن الزيادة في العرض النقدي سوف تنعكس سلباً بارتفاع معدلات التضخم، مما يدفع البنك المركزي إلى زيادة مبيعاته من العملة الصعبة (الدولار) عن طريق نافذة بيع العملة لغرض استيراد السلع والخدمات من الخارج لتغطية الزيادة في الطلب والناجمة عن الزيادة في العرض النقدي، أما سعر الفائدة كان في العام (2005) (7.0%) واستمر بالارتفاع حتى بلغ أعلى نسبة له خلال مدة الدراسة وهي (20%) في العام (2007)، سبب هذا الارتفاع يعود إلى السياسة النقشفية المتبعة من قبل البنك المركزي لمواجهة حالة التضخم خلال الأعوام (2008 و 2009) على التوالي، بعدها قام البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر الفائدة إلى (6.0%) خلال المدة (2011-2015) بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وجعل البيئة الاستثمارية بيئة جاذبة للاستثمار، ثم بعد ذلك قام البنك المركزي العراقي بتخفيض سعر الفائدة إلى (4.0%) خلال المدة (2017-2021)، وكان هدف هذا التخفيض هو إعطاء المصارف دوراً أكبر في المشاركة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص من خلال منح الائتمان، ويتضح مما سبق أن السياسة النقدية في العراق قامت من خلال تخفيضها لسعر الفائدة بتكوين مؤشر ايجابي للبيئة الاستثمارية في الاقتصاد العراقي ولا سيما في أعوام المدة الأخيرة من الدراسة، أما معدل النمو في عمليات السوق المفتوحة اتسم بعدم الاستقرار والتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال مدة الدراسة دون الواحد عدد صحيح والسالب فقد بلغت عمليات التبادل في السوق المفتوحة عام (2005) (28923000) مليون دينار ومعدل النمو للعام (2006) (0.04%) بينما بلغ معدل النمو في العام (2007) (-0.33%) أي إن هناك تراجعاً في معدل النمو لعمليات السوق المفتوحة وذلك بسبب الأحداث الداخلية التي مر بها البلد بينما في العام (2008) ارتفع معدل النمو ليصبح (0.53%) نتيجة لتوجه الاقتصاد العراقي نحو الانفتاح على العالم الخارجي وسريان قرار رفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض على العراق قبل عام (2003) وخروجه من البند السابع وزيادة التعاملات الداخلية والخارجية فضلاً عن التحسن في أسعار النفط في الأسواق العالمية كون الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية وإن هذه الزيادة في الإيرادات تؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وخاصة الدولار والذي يتم عن طريق مزاد بيع العملة الذي يديره البنك المركزي العراقي، واستمر معدل النمو في عمليات السوق المفتوحة ولكن بمعدل متناقص ليصل عام (2013) إلى (0.09%) كأقل معدل نمو موجب منذ العام (2005) تاريخ بداية الدراسة ليبلغ حجم التبادل (62067000) مليون دينار، ثم بدأ معدل النمو بالانخفاض إلى المستوى السالب ليبلغ معدل النمو عام (2014) ما نسبته (-0.009) نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية بسبب خروج عدد كبير من مصادر استخراج النفط عن سيطرة الحكومة المركزية وكذلك خروج الخط الناقل للنفط العراقي إلى ميناء جيهان التركي عن سيطرة الحكومة المركزية ليبلغ حجم التبادل للأعوام (2014، 2015، 2016) على التوالي (61452000، 52721000، 39893000) مليون دينار وبمعدل نمو (-0.009%)

(-0.14) (-0.24) على التوالي ليعود في الارتفاع عام (2017) ليلبلغ معدل النمو (0.25%) وبتبادل مقداره (50219000) مليون دينار نتيجة إعادة سيطرة الحكومة على آبار النفط العراقية والخط الدولي الناقل للنفط العراقي إلى تركيا مما زاد من الإيرادات النفطية وبالتالي حدوث انتعاش في الاقتصاد العراقي وتحسن في ميزان المدفوعات العراقي نتيجة التحسن الذي طرأ على الوضع الأمني وإعادة الاعمار وبعدها بدأت معدلات النمو في عمليات السوق المفتوحة بالانخفاض ولكن فوق الواحد الصحيح (نمو بمعدل متناقص) للأعوام (2018، 2019، 2020، 2021) إذ بلغ معدل النمو السنوي على التوالي (0.25%)، (0.11%)، (0.065%)، (0.05%)، (0.01%) على التوالي وبمعدلات تبادل بلغت (56088000، 59764000، 62754000، 6373800) مليون دينار على التوالي والسبب في ذلك ما تعرض له العالم من أزمة صحية (أزمة كورونا) عام (2020) والتي بسببها تم إيقاف أغلب المشاريع الإنتاجية العالمية وتوقف سلاسل الامداد والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية نتيجة قلة الطلب عليه وبالتالي التأثير على الاقتصاد العراقي كونه جزءا من الاقتصاد العالمي. أما نسبة الاحتياطي النقدي القانوني خلال مدة الدراسة، قد بلغت الاحتياطي القانوني كانت تتراوح بين (4501297) مليون دينار في العام (2005) و(9387873) مليون دينار في العام (2021) وبدأت بالارتفاع حتى وصل إلى (12.084.441) مليون دينار بمعدل نمو (95.16) في العام 2007 وهي أعلى نسبة نمو في الاحتياطيات القانونية لدى البنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة، واستمرت الاحتياطيات القانونية بالتذبذب خلال المدة (2008-2015) فكانت معدلات النمو كما يأتي (65.45%) و(55.90%) و(24%) و(9.22%) و(10.35%) و(11.63%) و(9.86%) و(11.21%) على التوالي تتراوح معدلات النمو ما بين الارتفاع والانخفاض نتيجة للسياسة النقدية المتبعة من قبل السلطة النقدية ففي حالة التوسع ينخفض الاحتياطي النقدي والعكس صحيح في حالة اتباع سياسة انكماشية من أجل القضاء على التضخم وزيادة الاستقرار النقدي والاقتصادي في الاقتصاد العراقي.

بلغت نسبة النمو السنوي فيه (60.02%) نتيجة لتحسن الأوضاع الأمنية التي ساهمت في زيادة الثقة لدى الجمهور وعودتهم الى الاستثمار لدى المصارف عن طريق الايداع (سلطان، ٢٠٢٢، ٦٧). ويبين الجدول رقم (١) اتجاهات الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المتغيرات في الاقتصاد الكلي كونه يشمل جميع القطاعات الاقتصادية لأي بلد ويعتمد قياس أداء الاقتصاد الكلي لأي بلد على بيانات الناتج المحلي الإجمالي لغرض التنبؤ بالاتجاهات التي يمكن أن يمر بها الاقتصاد الكلي لذلك البلد مستقبلا، فضلا عن المساعدة في صياغة القرارات التي تتخذها السياسة الاقتصادية، ويتم من خلاله ملاحظة الاختلالات التي تحصل في الاقتصاد من جهة، فضلا عن أنه يمثل النمو الحاصل في الاقتصاد الكلي والذي يميزه عن الاقتصادات الأخرى، (Vasudevan, 2007: 11)، ولكون الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية صنف كالاقتصاد ريعي لأن الإيرادات النفطية تمثل (90%) وهي النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، نلاحظ أن الزيادة التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي غير حقيقية بل تكون مصاحبة للزيادة في الإيرادات النفطية وللتوضيح أكثر للتغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة انظر الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٧) الذي يمثل اتجاهات الناتج المحلي

الإجمالي خلال مدة الدراسة. ويتضح من الجدول رقم (٧) ان نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هي الأكبر خلال مدة الدراسة، بينما تكون نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قليلة ومنخفضة وهذا يدل على اختلال في هيكل الاقتصاد العراقي وليبيان الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ المتوسط العام له (33.9%) خلال مدة الدراسة بينما بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية لمساهمة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (66.1%) وهذا الأمر يحتم على الحكومة القيام بانتهاج سياسة اقتصادية متكاملة تعمل من خلالها على تحفيز الاستثمار الخاص بكافة أنواعه محليا كان أو أجنبيا وذلك من خلال توفير مستلزمات البيئة الاستثمارية الملائمة والذي بدوره يعمل على رفع كفاءة القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في القطاع الإنتاجي في الاقتصاد العراقي.

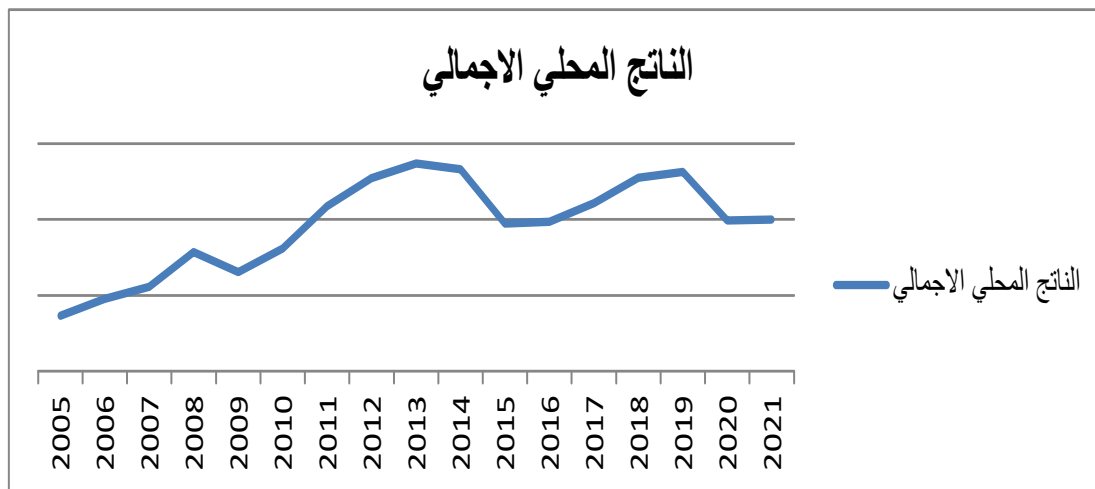
الجدول (٢): الأهمية النسبية للقطاعات العام والخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2005-2021) (مليون دينار عراقي)

الاهمية النسبية %	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص	الاهمية النسبية %	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام	معدل التغير السنوي %	اجمالي الناتج المحلي	السنوات
(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	
32.6	24027462	67.4	49506136	-	73533598	2005
29.6	28314944	70.4	67273010	29.9	95587954	2006
30.8	34304895	69.2	77150918	16.6	111455813	2007
26.4	41575423	73.6	115450638	40.8	157026061	2008
33.5	43882723	66.4	86760477	(16.8)	130643200	2009
34.6	56178053	65.4	105886513	24.0	162064566	2010
30.4	66029737	69.6	151297370	34.0	217327107	2011
32.6	82922804	67.4	171302687	16.1	254225491	2012
34.6	94930328	65.4	178657201	7.6	273587529	2013
36.2	96385348	63.8	169947307	(2.6)	266332655	2014
41.7	81364204	58.3	113316768	(26.9)	194680972	2015
42.4	8354084	57.6	113403058	1.1	196924142	2016
38.4	85231173	61.6	136434536	12.5	221665709	2017
32.4	82690767	67.6	172179417	14.9	254870184	2018
35.1	92023063	64.9	170894087	3.1	262917150	2019
34.9	69571013	65.1	129203312	(24.3)	198774325	2020
26.7	53445464	73.3	146541862	1.3	199987326	2021
33.9		66.1		19.9	المتوسط العام	

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرت إحصائية لسنوات متفرقة للمدة (2005-2021).

ملاحظة// تم احتساب النسب من قبل الباحث، علما ان النسب بين القوسين سالبة.

نلاحظ من الجدول رقم (٢) وبياناته والشكل رقم (٢) واتجاهاته تبين أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد تذبذباً ملحوظاً (ارتفاع وانخفاض) خلال مدة الدراسة، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام (2005) (73533598) مليون دينار، بعدها أخذ بالارتفاع إلى أن بلغ (157026061) مليون دينار عام (2008)، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (40.8%) ويرجع سبب الزيادة خلال هذه الأعوام نتيجة لانفتاح الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي ورفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً قبل عام (2003)، فضلاً عن الارتفاع الحاصل لأسعار النفط في السوق العالمية والذي أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية، مما نتج عنه تحسن ملحوظ في المستوى المعاشي لأفراد المجتمع، وبعدها انخفض الناتج المحلي الإجمالي عام (2009) إلى (130643200) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (16.8%)، وسبب هذا الانخفاض يعود إلى التراجع الحاصل في أسعار النفط عالمياً نتيجة لأثار الأزمة المالية العالمية عام (2008)، أما عام (2010) فقد عاود الارتفاع ليبلغ (162064566) مليون دينار وبمعدل تغير موجب بلغت نسبته (24%)، بعدها أخذ بالتزايد المستمر حتى بلغ عام (2013) ما نسبته (273587529) مليون دينار، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغت نسبته (7.6%) ويرجع سبب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (2010-2013) إلى معاودة الأسعار العالمية للنفط ارتفاعاً وزيادة الصادرات النفطية بعد انتهاء الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي، أما الأعوام (2014 و 2015) فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي فيها ليبلغ (266332655) و(194680972) مليون دينار على التوالي، وبمعدلات تغير سالبة بلغت (2.6%) و(26.9%) على التوالي وان سبب هذا الانخفاض هو الحرب على الإرهاب وزيادة النفقات العسكرية فضلاً عن الانخفاض الحاصل في الصادرات النفطية لتوقف العديد من آبار النفط عن الانتاج نتيجة الارهاب، وخروجها عن سيطرة الحكومة المركزية، أما خلال الأعوام (2016، 2017، 2018، 2019) أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالتزايد التدريجي وبلغ على التوالي (196924142) و(221665709) و(254870184) و(262917150) مليون دينار، وبمعدلات تغير سنوية موجبة بلغت نسبها على التوالي (1.1%، 12.5%، 14.9%، 3.1%)، ويعود سبب هذا الارتفاع للتحسن في الوضع الأمني والاقتصادي والزيادة الحاصلة في أسعار النفط العالمية من جهة وإعادة السيطرة على الآبار النفطية من قبل الحكومة المركزية من جهة أخرى ما تسبب في زيادة نسبة الصادرات النفطية، أما عام (2021) فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (199987326) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغت نسبته (1.3%) والسبب في هذا التراجع يعود إلى تفاقم أزمة فايروس كورونا (COVID 19) التي اجتاحت العالم.



الشكل (١)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢) باستخدام برنامج Excel
المبحث الثالث: قياس أثر بعض أدوات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة الدراسة.

توصيف النموذج: تعد مرحلة توصيف النموذج من أهم مراحل اعداد النموذج القياسي الذي يعرف بأنه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع بشكل معادلات رياضية، والتي توضح سلوكية أو ميكانيكية هذه العلاقات التي تبين عمل اقتصاد معين، ويطلق عليها بالمعادلات الهيكلية التي يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق منطق النظرية الاقتصادية.

١. علاقة الارتباط بين بعض أدوات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي

الجدول (٣): علاقة الارتباط بين بعض أدوات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي

Covariance Analysis: Ordinary				
Date: 01/07/23 Time: 00:10				
Sample: 2005S1 2021S1				
Included observations: 33				
Balanced sample (listwise missing value deletion)				
Covariance				
Probability	X1	X2	X3	X4
Y1	1.066913	1.526815	-1.947908	6.732314
	0.7510	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews12).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك علاقة ارتباط ايجابية ومعنوية ما بين عرض النقد وعمليات السوق المفتوحة (X2, X4) والمتغير المعتمد الناتج المحلي الإجمالي (Y) وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي ظهرت مساوية (1.526815)، (6.732314)، على التوالي وبمستوى معنوية (0.000) (0.000)، على التوالي هي أقل من (0.05).

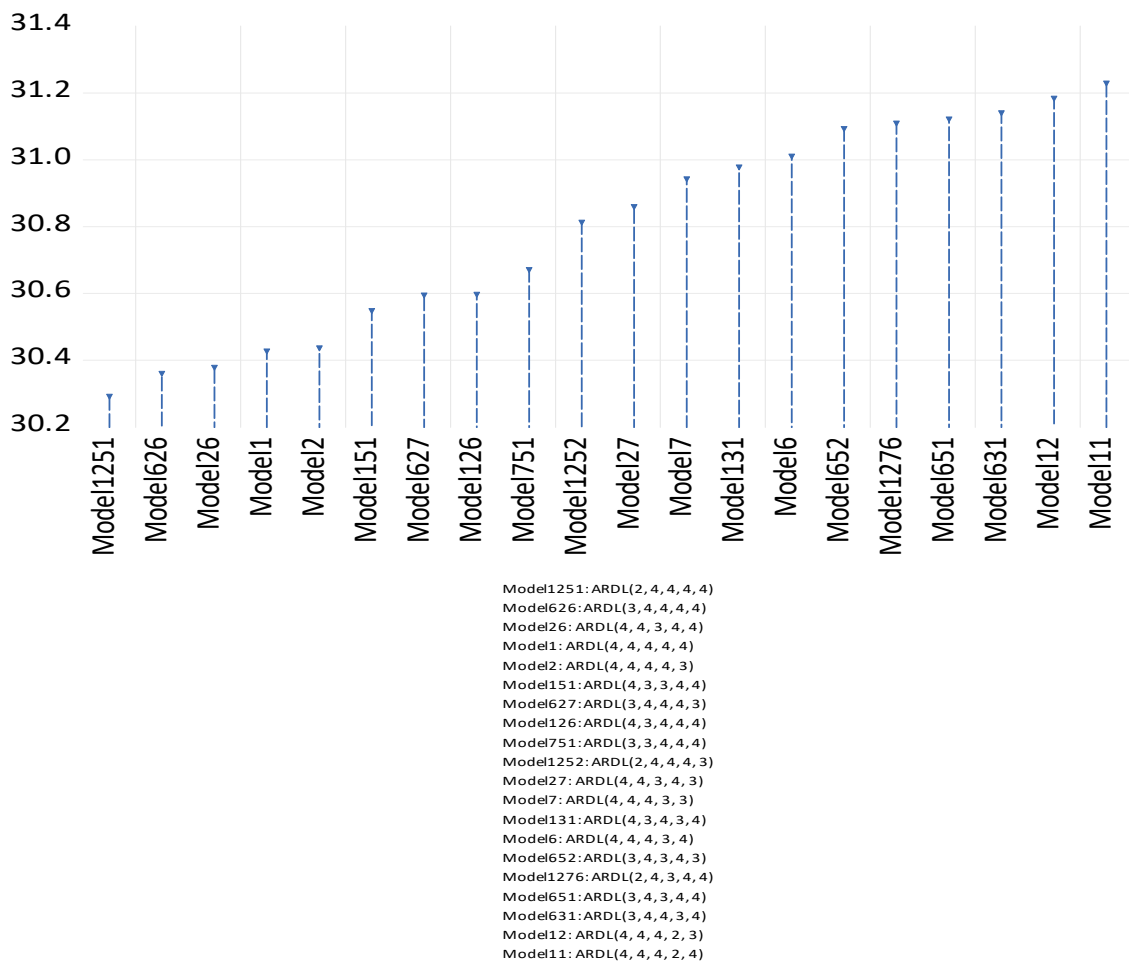
وهناك علاقة سلبية ومعنوية ما بين المتغير المفسر سعر الفائدة (X_3) والمتغير المعتمد الناتج المحلي الإجمالي (Y_1) وذلك بدلالة قيمة معامل الارتباط التي ظهرت مساوية (-) 1.947908 وبمستوى معنوية (0.0000) وهي أقل من (0.05).

في حين عدم وجود علاقة ارتباط ما بين المتغير المفسر الاحتياطي القانوني (X_1) والمتغير المعتمد الناتج المحلي الإجمالي (Y) بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز 5%.

اولاً. تقدير وتحليل أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي: في ضوء ما تقدم ونظراً لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ضمن حدود الفرق الأول وعدم تجاوزها حاجز الفرق الثاني فإنها تستوفي شروط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL وتوفر هذا الشروط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL وبالأستعانة بمعيار Akaike Information Criteria (top 20 models) كونه يحدد 20 فترة ابطاء لنماذج ARDL لتحديد عدد فترات الابطاء الزمني (Lag) واختيار المدة الأمثل للكشف عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة (X_4, X_3, X_2, X_1) والمتغير التابع (Y).

١. اختبار عدد فترات الابطاء الزمني وفقاً لمعيار اكاي.

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الشكل (٢): اختبار عدد فترات الابطاء الزمني وفقاً لمعيار اكاي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews12).

الجدول (٤): اختبار عدد فترات الابطاء الزمني وفقا لمعيار اكاكي

Model Selection Criteria Table						
Dependent Variable: Y1						
Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	
1251	-416.226	30.2915	31.37591	30.6311	0.999643	ARDL (2, 4, 4, 4, 4)

تشير نتائج الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٢) إلى كل مما يأتي:
 *- إن النموذج الأفضل لدارسة علاقة الأجل الطويل بين بعض متغيرات السياسة النقدية والنتائج المحلي الاجمالي هو النموذج: ARDL (2, 4, 4, 4, 4)
 المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم ٣ والشكل رقم ٢
 وذلك اعتماداً على نتائج معيار اكاكي للمعلومات (Akaike Information Criteria) إذ إن النموذج الأمثل امتلك أقل قيمة لهذا المعيار وقد بلغت (30.2915) وهو النموذج الذي يأخذ ابطاءات بعدد (2, 4, 4, 4, 4) للمتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة.
 *- من خلال قيمة معامل التحديد المصحح يتبين لدينا أن (0.999643%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد سببها المتغيرات المفسرة مع إبطاءها، وتم تقدير النموذج الاولي، والذي أدرجت نتائجه بالجدول رقم (٤).

٢. التقدير الاولي لأنموذج الناتج المحلي الاجمالي (ARDL):

الجدول (٥): نتائج التقدير الاولي لأنموذج ARDL

Dependent Variable: Y1			
Method: ARDL			
R-squared	0.999923	Mean dependent var	2.09E+08
Adjusted R-squared	0.999643	S.D. dependent var	48162708
S.E. of regression	910255.3	Akaike info criterion	30.29151
Sum squared resid	4.97E+12	Schwarz criterion	31.37592
Log likelihood	-416.2269	Hannan-Quinn criter.	30.63113
F-statistic	3562.849	Durbin-Watson stat	3.735114
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews12).
 تشير معطيات الواردة في الجدول أعلاه والخاصة بنتائج التقدير الاولي لنموذج ARDL للعلاقة بين (الاحتياطي القانوني، عرض النقد، سعر الفائدة، عمليات السوق المفتوحة) كمتغيرات مستقلة والنتائج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.
 حيث بلغت قيمة ($R^2=0.999923$) وهي تمثل القدرة التفسيرية للنموذج، وبلغت قيمة D- (3.735114) أي ان الأنموذج يخلو من الارتباط. وكذلك عكست قيمة F-statistic معنوية

النموذج ككل وهي أقل من (5%)، الأمر الذي يقتضي بالانتقال إلى الخطوات اللاحقة والخاصة بالتحقق من وجود العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة وفقاً لنموذج ARDL عن طريق اختبار الحدود Bound Test.

٣. اختبار الحدود Bound Test:

الجدول (٦): نتائج اختبار الحدود Bound Test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	271.0244	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews12).

يوضح الجدول أعلاه نتائج اختبار الحدود Bound Test للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة إذ بلغت قيمة (F-statistic) المحسوبة (271.0244) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى إذ بلغا (3.49)، (2.56) عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني أننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين بعض متغيرات، أي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل وبناء على ما أظهرته نتائج اختبار الحدود من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، تم تقدير معاملات الأجل القصير والأجل الطويل والتي أدرجت نتائجها في الجداول رقم (٦)، (٧).

٤. الانحدار قصير الأجل بين أدوات السياسة النقدية والنتائج المحلي الإجمالي.

الجدول (٧): المقدرات القصيرة الأجل وتصحيح الخطأ لمتغيرات السياسة النقدية والنتائج المحلي الإجمالي

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(Y1)				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.66E+08	20349927	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.575650	0.062115	-9.267526	0.0001
X1	10.57756	1.249424	8.465945	0.0001
X2	2.055489	0.651413	3.155434	0.0197
X3	16.028065	4942806.	0.000000	0.0000
X4	2.438002	0.389508	6.259179	0.0008
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews12).

يوضح الجدول أعلاه نتائج التقدير قصيرة الأجل إذ إن مؤشرات السياسة النقدية المتمثلة (الاحتياط القانوني (X1) عرض النقد (X2)، سعر الفائدة (X3)، عمليات السوق المفتوحة (X4)،

كمتغيرات مستقلة قد نجحت في اثبات تأثيرها المعنوي والايجابي في مؤشر الناتج المحلي الاجمالي (Y) وعند مستوى معنوية أقل من (0.05).

أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ هي ذات اشارة سالبة فقد بلغت (-0.575650) وهذه القيمة معنوية استنادا إلى القيمة الاحتمالية والتي بلغت (0.0001) وهي أقل من (0.05)، أي إن الشرط الاول قد تحقق، علما أن هذه القيمة تشير إلى أنه 57% من اخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن المتمثلة هنا بالسنة وذلك من أجل العودة إلى الوضع التوازني في طويل الأجل.

٥. الانحدار طويل الاجل بين أدوات السياسة النقدية والناتج المحلي الاجمالي.

الجدول (٨): المقدرات طويلة الاجل لمتغيرات بعض ادوات السياسة النقدية والناتج المحلي الاجمالي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-7.249480	6.952170	-1.042765	0.3372
X2	-2.934542	0.455416	-6.443650	0.0007
X3	-25.56503	4255722.	-6.007214	0.0010
X4	4.235218	0.272557	15.53881	0.0000
C	4.62E+08	41199126	11.20848	0.0000
EC = Y1 - (-7.2495*X1 -2.9345*X2 -25.56503.3058*X3 + 4.2352*X4 +461779578.8802)				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews12).

يظهر الجدول أعلاه نتائج التقدير طويلة الاجل إذ إن (الاحتياط القانوني (X1) فشل في اثبات تأثيره الطردي والمعنوي في مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بسبب تجاوز الاحتمالية حاجز (0.05) أما بالنسبة لمؤشرات عرض النقد (X2)، سعر الفائدة (X3)، فإنها نجحت في اثبات تأثيرها العكسي في مؤشر الناتج المحلي الاجمالي وعند مستوى معنوية أقل من (0.05) بينما مؤشر عمليات السوق المفتوحة (X4)، قد نجحت في اثبات تأثيرها المعنوي والطردي في مؤشر الناتج المحلي الاجمالي وعند مستوى معنوية أيضا أقل من (0.05).

٦. الاختبارات التشخيصية للمتغير (Y): لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يأتي:

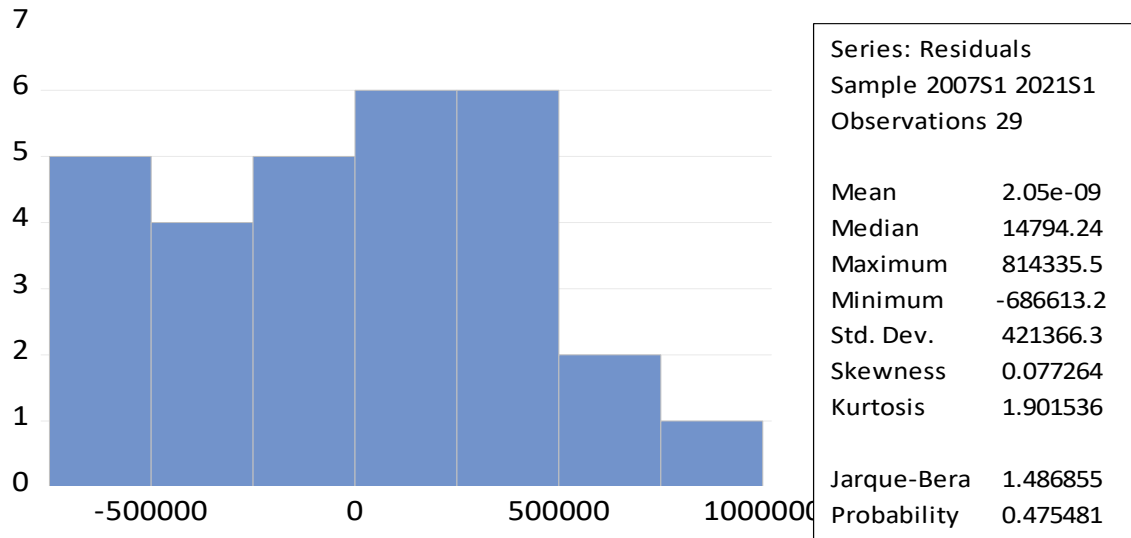
أ. مشكلة الارتباط الذاتي: لقد اظهرت النتائج بحسب اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

ب. اختبار عدم تجانس التباين: لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (ARCH) وبحسب إحصائية (F-Test) عدم معنويتها وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ.

الجدول (٩): نتائج الاختبارات التشخيصية للمتغير Y

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	17.79088	Prob. F(1,5)	0.0083
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	13.21612	(Prob. F(1,26))	0.0012

الجدول: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).
ج. مشكلة التوزيع الطبيعي: لقد أظهرت النتائج خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يأتي:



الشكل (٤): التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. تبين من خلال التحليل للبيانات أن هناك دوراً إيجابياً لبعض أدوات السياسة النقدية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي (مستوى النمو الاقتصادي) وجعله يستقر عند مستويات مقبولة اقتصادياً.
٢. أظهرت نتائج التقدير قصيرة الأجل للعلاقة بين بعض مؤشرات السياسة النقدية المتمثلة بالاحتياط القانوني عرض النقد سعر الفائدة عمليات السوق المفتوحة، كمتغيرات مستقلة قد نجحت في إثبات تأثيرها المعنوي والإيجابي في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أما بالنسبة للأجل الطويل فإن الاحتياط القانوني فشل في إثبات تأثيره الطردي والمعنوي في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أما بالنسبة لمؤشرات (عرض النقد، سعر الفائدة) فإنها نجحت في إثبات تأثيرها العكسي في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بينما مؤشر عمليات السوق المفتوحة، قد نجحت في إثبات تأثيرها المعنوي والطردي في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.
٣. أظهرت نتائج اختبار الحدود (التكامل المشترك) وجود علاقة تكامل مشترك ما بين مؤشرات السياسة النقدية والناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

١. دعم الاستثمار الخارجي من خلال تقديم التسهيلات المصرفية لدخول الأموال من الخارج إلى الداخل وبالعكس بسهولة ويسر وتوجيهها نحو المشاريع ذات الإنتاج الاستراتيجي من أجل زيادة الإنتاج الداخلي وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة معدل النمو الاقتصادي (تحقيق معدل نمو مرتفع).
 ٢. إعطاء السياسة النقدية دور أكبر للمساهمة في القرار الاقتصادي العراقي من خلال مساهمتها في تشريع القوانين التي تؤثر على عرض النقد وخاصة الميزانية التشغيلية ومنع زيادتها عن الحدود المقبولة اقتصاديا وتوجيه باقي الإيرادات المتاحة إلى الجانب الاستثماري وخاصة البنى التحتية والمشاريع ذات الطابع الإنتاجي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة معدل النمو في الاقتصاد العراقي.
 ٣. القيام بانتهاج سياسة اقتصادية متكاملة تعمل من خلالها على تحفيز الاستثمار الخاص بأنواعه كافة محليا كان أو أجنبيا وذلك من خلال توفير مستلزمات البيئة الاستثمارية الملائمة والذي بدوره يعمل على رفع كفاءة القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وخاصة في القطاع الإنتاجي في الاقتصاد العراقي.
- المصادر**

اولاً. المصادر العربية:

١. حافظ، ابو بكر عامر، (٢٠٢٠)، أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
٢. جناوي، شيماء، (٢٠٢١)، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٩)، رسالة ماجستير، مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسلية، الجزائر.
٣. مسعودة، شمس وهبيته، نعيمة، (٢٠١٨)، أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الانفاق العام دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٧، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر-الوادي، الجزائر.
٤. سلطان، بان باسم، (٢٠٢٢)، أثر بعض متغيرات السياسة المالية والنقدية في الاداء الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
٥. نور الدين، جهاد احمد، (٢٠٢٠)، دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة الفقر في مصر، خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠١٨)، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، المجلد (٥٧)، العدد الثاني، جمهورية مصر العربية.
٦. عبد الرحيم، ثريا، (٢٠٠٧)، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق وأثره في التضخم دراسة تحليلية للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٣)، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١٣، العدد ٤٨، العراق.

٧. عبد الرحيم، هاجر عادل ورشيد، (٢٠٢١)، مصطفى كامل، دور السياسة النقدية وفعاليتها في النمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، مجلة الادارة والاقتصاد العدد ١٣٢، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
٨. قصاد، هدى فاضل، & شندي، اديب قاسم. (٢٠٢٢). قياس وتحليل بعض المتغيرات النقدية في النمو الاقتصادي العراقي للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٩). مجلة واسط للعلوم الانسانية، ١٨ (٥٢)، العراق.
٩. عز الدين، بالعراق، وعبدالصمد، سعودي، (٢٠٢١)، أثر ادوات السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر _ دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٩)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد ١٤، العدد ٣، (٩٩٨-١٠١٧)، جامعة محمد بو ضياف، الجزائر.
١٠. رشيد، مصطفى كامل، (٢٠٢٢)، دور السياسة النقدية وفعاليتها في النمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٨)، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ١٣٢، (١٥١-١٦٢)، العراق.
١١. كاظم، احمد صالح حسن، ومحمد، ثائر سعدون، وخلف، علياء حسين، (٢٠١٩)، تغير عرض النقد وتأثيره في التضخم والناجح في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة ديالى، العدد ٣٤، العراق.
١٢. القطابري، محمد ضيف الله، (٢٠١٢)، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن.
١٣. كور غمان، وباول ويلز، روبن، (٢٠٢٢)، الاقتصاديات الكلية، ترجمة لينا السقر، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق.
١٤. عجمية، محمد عبد العزيز وناصف، ايمان عطية ونجا، علي عبد الوهاب، (٢٠٠٨)، التنمية الاقتصادية "المفاهيم والخصائص _ النظريات الاستراتيجية _ المشكلات"، مطبعة البحيرة، جمهوري مصر العربية.

ثانياً. مواقع الشبكة العنكبوتية:

١. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، العراق، ٢٠٢٢، متاحة على الرابط الاتي:
<https://data.albankaldawli.org>
 ٢. البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١).
 ٣. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرت احصائية لسنوات متفرقة للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢١).
- ثالثاً. المصادر الأجنبية:**
1. Dong, Z., (2012). Impact of Monetary Policy on Economic Growth of Nigeria. Advances in Information Sciences and Service Sciences, 4(16), 123-132. <https://doi.org/https://www.researchgate.net/publication/343470821> IMPACT
 2. Vasudevan, (2007), Introductory Macroeconomic, Second Edition, National Council of Educational Research and Training, New Dlhi.
 3. Tang, Y., Luo, Y., Xiong, J., Zhao, F., & Zhang, Y. C., (2013), Impact of monetary policy changes on the Chinese monetary and stock markets. Physica A: Statistical Mechanics and Its Applications, 392(19), 4435-4449. <https://doi.org/10.1016/j.physa.2013.05.023>